

**تطورات الوضع في سورية  
والجهود الدولية المبذولة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية**

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورة غير عادية على المستوى الوزاري بتاريخ 2013/6/5 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة برئاسة معالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية وبمشاركة الأمين العام للجامعة والسادة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء، لبحث تطورات الوضع في سورية والجهود الدولية المبذولة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وذلك بناءً على التوصية الصادرة في هذا الشأن عن اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية بتاريخ 2013/5/23،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- واستناداً إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 578 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، وعلى المستوى الوزاري، واللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية، وخاصةً قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 القاضي بتعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من 2011/11/16 والقرار رقم 7446 بتاريخ 2012/2/12 ورقم 7442 بتاريخ 2011/11/27، والقرار رقم 7510 بتاريخ 2012/7/22 القاضي بالدعوة إلى عقد اجتماعٍ طارئٍ للجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار توصيات بإجراءات جماعية لمواجهة الوضع المتدهور في سورية ومن ضمنها قطع جميع أشكال العلاقات الدبلوماسية والاتصالات مع النظام السوري، والقرار رقم 7572 بتاريخ 2012/11/12 والقاضي "حث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف باعتباره الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وقراره رقم 7523 د.ع (138) بتاريخ 2012/9/5 والقاضي بالعمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه، وقراره رقم 7595 د.ع (139) بتاريخ 2013/3/6 بشأن اعتبار الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وقراره رقم 7648 د.غ.ع بتاريخ 2013/5/21 الذي أدان بشدة كافة أعمال

- العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهة كانت ومهما كان مصدرها، وطالب كافة الأطراف توفير المناخ المناسب لإنجاح الجهود المبذولة لإقرار الحل السياسي كأولوية لحل الأزمة السورية، وحذر من التطورات الخطيرة الناجمة عن تدخل أطراف خارجية بشكل مباشر وغير مباشر في العمليات الحربية،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت في الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،
  - وإذ يأخذ علماً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية وآخرها قرار الجمعية العامة رقم A/67/L.63 بتاريخ 2013/5/8،
  - وبعد استماعه إلى تقرير الأمين العام عن الجهود المبذولة دولياً لعقد المؤتمر الدولي (جنيف 2) لإيجاد حل سلمي للأزمة السورية وجهود الممثل المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة في هذا الشأن،
  - وبعد استماعه إلى كلمة الدكتور هيثم المالح ممثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية،
  - وفي ضوء مداخلات السادة الوزراء ورؤساء الوفود،

## يُقرّر

- 1- الترحيب بالمساعي الدولية المبذولة لعقد المؤتمر الدولي (جنيف 2) والرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية استناداً للبيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل الدولية في جنيف بتاريخ 2012/6/30 وبشكل يحقق مطالب الشعب السوري المشروعة في إرساء الديمقراطية والحرية والكرامة والتعددية السياسية ويستجيب لتضحياته الجسام ويصون الوئام المجتمعي السوري ويحافظ على وحدة سوريا الترابية واستقلالها السياسي، والتأكيد في هذا الصدد على العناصر الواردة في ورقة العمل التي أعدتها اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية وجرى توجيهها للأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن والممثل الأممي والعربي المشترك، والتي نصت على إن آفاق الحل السياسي الذي يضع نهاية للصراع يستند إلى المكونات التالية:
  - الحفاظ على السلامة الإقليمية والنسيج الاجتماعي لسورية.
  - الحفاظ على هيكل الدولة والمؤسسات الوطنية السورية.
  - تشكيل حكومة انتقالية لفترة زمنية محددة متفق عليها تمهيداً لضمان الانتقال السلمي للسلطة.

- تتمتع الحكومة الانتقالية بسلطة تنفيذية كاملة بما في ذلك سلطة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
- يتم تشكيل الحكومة الانتقالية خلال فترة زمنية محددة استناداً إلى تفاهم جميع الأطراف.
- يتضمن الهدف النهائي لفترة الانتقالية صياغة واعتماد دستور وخلق توافق بشأن العملية السياسية وأسس الدولة السورية الجديدة.
- لضمان الاستقرار خلال الفترة الانتقالية سيكون هناك حاجة لقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.
- قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام المزمع إرسالها لمناطق النزاع يتم إنشاؤها عن طريق مجلس الأمن لتأكيد استمرار السلام والأمن والأمان للمدنيين.
- ضمان دخول جميع المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية.
- إن العناصر المبينة في هذه الورقة تتطلب مدة زمنية واضحة ومحددة.
- 2- الإدانة الشديدة لاستمرار أعمال العنف والقتل والجرائم والمذابح البشعة التي ترتكب بحق الشعب السوري من قبل النظام السوري، والمطالبة بالوقف الفوري والشامل لكل أعمال العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهة كانت وأياً كان مصدرها حقناً لدماء السوريين وتقديراً لسقوط المزيد من الضحايا.
- 3- الإدانة الشديدة لكل أشكال التدخل الخارجي، خاصة تدخل حزب الله وفقاً لما ورد على لسان أمينه العام، والذي جعل من الأراضي السورية ساحة للعنف والاقْتتال، والتعبير عن القلق البالغ حيال التصعيد الخطير للأعمال العسكرية، واستخدام الأسلحة الثقيلة والطيران الحربي في قصف القرى والمدن الأهلة بالسكان وآخرها الأحداث التي شهدتها مدينة القصير واستنكار ما تعرضت له من تدمير وانتهاكات.
- 4- التحذير من الانزلاقات الخطيرة التي آلت إليها الأزمة السورية بسبب إصرار النظام السوري على اعتماد الحل الأمني للأزمة، والتي طالت مقومات سورية الحضارية والتاريخية وألحقت التدمير بالبنية التحتية مستنزفة مقدرات الشعب السوري، الأمر الذي أصبح يهدد بأفدح العواقب على سيادة سورية وسلامة أراضيها ووحدة شعبها، كما يهدد أمن واستقرار الدول المجاورة والسلم والأمن الدولي.
- 5- الإدانة الشديدة للعدوان الإسرائيلي الأخير على سورية الذي يُعد انتهاكاً خطيراً لسيادة دولة عربية، ودعوة المجتمع الدولي لاسيما مجلس الأمن إلى وقف تكرار هذه الاعتداءات التي من شأنها أن تزيد الأمور تفجراً وتعقيداً في سورية وتعرض أمن واستقرار المنطقة إلى أفدح المخاطر والتداعيات.

- 6- التعبير عن القلق البالغ إزاء تردي الأوضاع الإنسانية في سورية، وما نتج عنه من تبعات خطيرة، تمثلت في نزوح أعداد كبيرة من السوريين عن قراهم ومدنهم وتشريدهم داخل سورية، وهجرة مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة والدول العربية الأخرى هرباً من شدة العنف والاقنتال، ومطالبة المجتمع الدولي بتقديم الدعم الكامل لدول الجوار لمساعدتها على تخفيف الوضع الإنساني للنازحين.
- 7- دعوة جميع الأطراف المعنية تسهيل دخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق والمدن السورية المنكوبة، ومطالبتها بفتح المجال أمام منظمات الإغاثة العربية والدولية بما فيها المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر واتحاد الأطباء العرب ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات لتمكينها من إدخال مواد الإغاثة الإنسانية للمواطنين المتضررين ومواجهة الأوضاع الإنسانية المتردية والتخفيف من معاناة المتضررين، ودعوة هذه المنظمات لتحمل مسؤولياتها الإنسانية وعدم إعاقة وصول الغذاء والدواء للمدنيين السوريين.
- 8- إبقاء المجلس في حالة انعقاد لمتابعة المستجدات.

(ق: رقم 7649 - د.غ.ع - 2013/6/5)

---

إن الجمهورية اللبنانية تعترض على الفقرة المتعلقة بإدانة تدخل حزب الله، وتتأى بنفسها عن سائر الفقرات.